

البرلمانية

عن مشكلة النزوح الأفريقي إلى بلادنا

من المتوقع أن يرد الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء على تساؤل للنائب عبد الباري دغيش بخصوص آلاف النازحين القادمين من القرن الأفريقي إلى بلادنا وما تعانیه البلاد من مصاعب جمة جراء ذلك..
وهل للحكومة استراتيجيّة واضحة ومحددة للتعامل مع مشكلة النزوح ومضاعفاتها على الأوضاع الاقتصاديّة والأمنيّة والاجتماعيّة وما الدور الذي يمكن أن تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي والدول المانحة والمنظمات الاقليمية والدولية ذات العلاقة للمساعدة بحل هذه المشكلة أو الحد منها ومحاصرة آثارها؟



شوقي القاضي

إنه الوطن!

■ كما أن هائم وعاشق بلدي، وكم هو غال وطني وعزيز على قلبي وروحي وضميري، تعودت بعد أن أصلي الفجر، وأقرأ أذكار الصباح - التي علمنا إياها نبينا وحبيبنا المصطفى صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وجمعها في ما خرجت، ونشئت الحمى على سيدنا بلال رضي الله عنه عليه - أن أرد مع أمل عرفة وفهد يكن ما سطره فؤاد وقلم شاعر اليمن المبدع عباس الديلمي:

صباح الخير يا وطننا يسير بمجده العلي إلى الأعلى
ويا أرضاً عشقنا رملها والسفح والشطآن والسهل
صباح الخير يا قفماً لك الشمس تهدي القبلة الأولى
وأنت الخير يا من في كتاب الله ذكره آية تلتى
وأنت الخير يا بلدي.. يا بلدي
ترابك طهر من صلي
وماؤك من دمي أغلي
وحيك هدي من ضل
حماء الخالق المولى

وأذكر الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وقد أجاه طغاة مكة والمستبدون فيها إلى الهجرة من وطنه إلى غيره، وهو يقف على مشارف بلده مكة، مسقط رأسه ومهوى فؤاده، ويقول: «والله أنك لأحب بلاد الله إلي، وأحب أرض الله إلي، ولو لولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت»، ونشئت الحمى على سيدنا بلال رضي الله عنه وهو في أرض الهجرة المدينة المنورة فيرفع عقيرته متغنياً بحب مكة ومعالمها:

الايث شعري هل ابيت ليلة
بيد وحوي إبنك وجليل
وهل أردن يوماً مياه مجنة
وهل يبدين في شامة وطفيل
فيشق عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويدعو على الظلمة والطغاة والمستبدين الذين ضيقوا عليهم ووطنهم، كما أخرجونا من أرضنا، ثم يقول: اللهم حبب إلينا المدينة حببنا مكة.. رواه البخاري.

إنه الوطن معشوق المخلصين والأسوياء، ونض قلوب الأحرار والعقلاء، إنه الوطن الذي علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون (أحب بلاد الله إلى قلوبنا)، إنه الوطن مجتمعاته وأرضه وتاريخه، بمصالحه وأمنه واستقراره وتنميته ورخائه، بماضيه وحاضره ومستقبله، إنه الوطن أكبر من الرئيس والمرؤوس، وأوسع من الجماعات والأحزاب والطوائف والمذاهب والأعراق والأحساب والأنساب، إنه الوطن ذروة سنامه والقيم والمبادئ، لا يضر بمصالحه إلا سيئ، ولا يتأخر عليه إلا خائن، ولا يتنكر له إلا عاق، ولا يفسد فيه أو ينهب ثرواته أو يبيد موارده إلا مجرم قد تحل من الأخلاق، إنه الوطن نبيه، وحرصه معاً، وتأخذ بأيدي العابثين فيه، ومعا نواجه الظالمين، دون أن يتعرض وطننا لخطر أو مكروه. □



محمد أحمد صالح البكري

١٩٤٥م بيجان شبوة
- أب لخمس ذكور وثلاث إناث
- عضو مجلس النواب
- الدائرة (١٣٧)
- عضو لجنة التربية والتعليم
- عضو اللجنة الدائمة
- دبلوم تربيوي
- دراسات في العلوم الشرعية على أيدي علماء معتمدين
- تقلد أكثر من منصب في سلك التربية والتعليم

سيرة برلماني



يكاد يكون الجميع متفقين على حسنها، متسائلاً: هل يريد البعض أن نشرع ما لا يجوز تشريعه أو أن نشرع بعيداً عن الشريعة الإسلامية؟! فيما يرى النائب ناجي الشيخ أن في البلاد قضايا مهمة تستدعي وقوف البرلمان - في هذا الوقت بالتحديد - عليها ومناقشتها والبت فيها أولاً بأول..

مشيراً إلى أن موضوع تحديد سن الزواج لا يستحق كل المباحات والتأنيب وكل هذه الندوات والورش، مطالباً بتأجيل الموضوع إلى وقت آخر حتى لا يتحول الجدل فيه إلى مواضيع مفضية ومصيرية. وقال الشيخ: إن التوتر الحاصل بين مؤيدي التحديد ورافضيه لا يخدم العمل البرلماني، ولا يجعل البرلمان يستغل وقته في مناقشة القضايا الأهم. □

وصفه بالتقرير المستوفي سواء في الشروط أو الضوابط. وقال خيرت: إن التقرير أستخلص من آراء العلماء والفقهاء وليس فيه رأي متشدد طالما وهو يستند إلى نصوص شرعية من الكتاب والسنة.. ويوافق الرأي النائب محمد قاسم النقيب، مبدياً استغرابه من تطويل النقاش في مسألة

ووفقاً للنائب عبدالله حسين خيرت - مقرر لجنة العدل والأوقاف - فإن هذه القضية أخذت أكثر من حقها وتم تضخيمها رغم أنها واضحة ولا تستحق كل ذلك التناول. مؤكداً وقوفه إلى جانب تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة - التي تركت الأمر مفتوحاً دون تحديد سن معينة للزواج - والذي



□ المخلافي □ خيرت □ النقيب □ الشيخ

القاضي: تحديد سن الزواج لا يخالف الشريعة الإسلامية

المخلافي: زواج الصغيرات جريمة لها تبعات كارثية

خيرت: القضية أخذت أكبر من حقها في التناول

النقيب: لن نشرع ما لا يجوز تشريعه

الشيخ: التوتر بين المؤيدين والمعارضين لا يخدم العمل البرلماني

ذكر شهود عيان أن خطباء مساجد - الجمعة الماضية - كفروا قول البركاني بأن الحكم لقاعة البرلمان في حسم سن الزواج.. منتقدين استخدام المساجد ومنابرها لمواقفهم الشخصية أو للأهواء المتشددة والإصرار على جعل وطء الصغيرات حلالاً ومتاحاً وفق فهمهم للشريعة.

وكان النائب الإصلاحي شوقي القاضي المؤيد لتحديد سن الزواج والرافض لمواقف المتشددين الإصلاحيين، حث النواب - في حال عودة مناقشة التعديل على طرح الآراء في إطار الفهم المتعدد للشريعة الإسلامية بعيداً عن التكفير والإرهاب الفكري، الأمر الذي جعل العديني يرشقه بالألفاظ الحادة ويتهمه بالجهل.

وانتقد برلمانيون موقف لجنة تقنين أحكام الشريعة التي طالبت العام الماضي بإعادة المداولة في هذا التعديل بعد أن كان البرلمان قد صوّت على تحديد سن الزواج بـ ١٧ عاماً، حيث وصف النائب علي المخلافي موقف اللجنة التي اقترحت تزويج الفتاة في أي سن مع الاشتراط ألا يدخل عليها زوجها إلا إذا كانت صالحة - بالكلام البدائي الذي لا يمت للشريعة ولا للعلم بصله.

داعياً المجلس إلى المصادقة على التصويت السابق الذي حدد سن الزواج بـ ١٧ عاماً من منطلق المسؤولية الأخلاقية والدينية والشريعة والعلمية، لأن تزويج الصغيرات قبل أن تكتمل مداركها العقلية والنفسية والجسمية يُعتبر جريمة جسيمة لها تبعات وخيمة على الطفلة والأسرة والمجتمع.

«الشورى» يحذر من حرمان الفقراء من التعليم الجامعي

التعليم الثانوي التي تشكل مدخلات التعليم الجامعي - وعدم وجود سياسة قبول صحيحة وعدم مراعاة ما يوجد حالياً من شروط الالتحاق في التخصصات العلمية المتنوعة وغياب القيمة الحقيقية للعلم، فالالتحاق بالجامعة لا يهدف إلا إلى الحصول على الشهادة الجامعية، ولهذا نجد أن بعض التخصصات الإنسانية - أكثر ازدياداً في أعداد الطلبة، وتعد التخصصات وتكرارها في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية وعدم ربط التخصصات وفق سياسة مرتبطة بعملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد.

إلى ذلك كشف التقرير عن شكاوى الكثير من الطلاب والطالبات من رداءة الدراسة في التعليم الموازي، والساعات المخصصة، والتحصيل العلمي في دراستهم تحت مظلة هذا النظام.. من خلال مقابلة اللجنة العديد منهم موضحاً أن الكثير منهم ممن ليسوا من المسورين، معتمدين اعتماداً تاماً على ما تم بيعه من ذهب ومجوهرات لأهملتهم وممتلكات وأرض لأهاليهم وذويهم، وكيف أنهم قد ضاقوا ذرعاً بالنظرة الدونية التي يلاقونها، والتمييز في المعاملة من قبل الأساتذة والمسؤولين في إدارات شؤون الطلاب بالجامعات إضافة إلى صعوبات يواجهونها في القاعات الدراسية وعدد ساعات التحصيل العلمي رغم أنهم يدرسون بأموالهم.. وأشارت اللجنة إلى أن هناك شبه إجماع من قبل الطلاب وأساتذة الجامعات وكل من يتم بإصلاح وتطوير التعليم الجامعي في اليمن حول تخوفهم من أن التعليم الموازي سيؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم الجامعي لكل الطلاب، خاصة في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل. هذا وقد أوصت لجنة مجلس الشورى بوضع القواعد والضوابط الصارمة لعملية القبول لطلاب التعليم الموازي والالتزام بما يصدر عن المجلس الأعلى للجامعات وحالة كل من يخالف تلك القواعد إلى النيابة أيما كانت مواقع أعمالهم.

كما أوصت بوضع ضوابط وقواعد تحددها اللائحة المالية يمنع فيها صرف أي مبالغ بالأمر المباشر وخاصة فيما يتعلق بشراء السيارات والأثاث وبدلات السفر وتذاكر الطيران والخفلات والنهائي وإعلانات الصحف والمجلات.. وعكس كل المبالغ المحصلة من التعليم الموازي ضمن الموازنة المخصصة للجامعات. وطالبت بتخصيص نسبة ٢٥٪ من جملة المبالغ المحصلة من التعليم الموازي لصرفها على البحث العلمي. ودعت لجنة مجلس الشورى إلى تشكيل لجنة للنظر في إعادة تجربة الكليات المتوسطة التي كانت مهدف بهذه الكليات خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بهدف إعداد وتأهيل الكوادر العلمية المؤهلة لتلبية احتياجات البلاد من المرسين المطلوبين لعملية التدريس في المدارس والمعاهد الفنية.

وأوصت اللجنة بضرورة توجيه التعليم العام والعالي بأنواعه المختلفة نحو التكامل والتنسيق مع مؤسسات الأعمال والإنتاج، ومثل هذا التكامل والتنسيق والتفاعل سوف يزود القطاع التعليمي بمزيد من الاستثمارات التي يتم الاستفادة منها في تطوير العملية التعليمية والاهتمام بتوعية مخرجاته وسيزود قطاع الأعمال والإنتاج والخدمات بالقوى البشرية المدربة والمؤهلة والقادرة على أداء أعمالها بجودة عالية. □



أكد مجلس الشورى أن إقدام الجامعات الحكومية على تطبيق أنظمة تعليمية جديدة، كالنظام الموازي ونظام النفقة الخاصة والتعليم عن بُعد، دون وجود إمكانيات أو لوائح ونظم وتشريعات تحكمها، حولت الجامعات إلى مجرد جهات تحصيل موارد مالية فقط..

وحذرت لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي من حرمان أبناء الفئات الفقيرة أو المتوسطة من التعليم الجامعي، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلال في التوازن الاجتماعي في البلد، خلافاً عن عدم قيام الجامعات بوظيفتها في خدمة المجتمع لغياب العلاقة والتنسيق بينها وبين الجهات الحكومية المختلفة.

امتيازات «الموازي» يحرم منها طلاب التعليم العام

الرسوم ضرب من فساد التعليم الجامعي في البلاد

الطلاب الفقراء باعوا مجوهرات أمهاتهم وضاقوا ذرعاً بالتمييز

تطور في اتجاهات هي أقرب إلى رغبات الدارسين بتوجهاتهم الاجتماعية وموروثاتهم الاجتماعية والثقافية أكثر منها إلى حاجة التنمية والمطالبات الاقتصادية.

كما أن تركيز التعليم الجامعي الحكومي والخاص في العاصمة والمدن الكبرى يضاعف إسهامه في تنمية بقية المناطق والريف خصوصاً، ويقلل من تكافؤ الفرص، وفي الفترة الأخيرة نجد أن الدولة عمدت إلى إنشاء كليات في المدن الصغيرة والأرياف ولكنها (كليات منسوخة) لنفس الكليات السابقة

رسوم النظام الموازي والنفقة الخاصة:

- ١- رسوم النظام الموازي في الكليات الأدبية في ٢٥١٠٠ ريال.
- ٢- رسوم النظام الموازي في الكليات الأدبية في باقي التخصصات: ٢٤١٠٠ ريال.
- ٣- رسوم النظام الموازي في الكليات العلمية: ٢٥٠٠ ريال.
- ٤- رسوم حكومة أنشطة: ٥٠ دولاراً.
- ٥- إجمالي الرسوم: ١٧٥٠ دولاراً.
- ٦- وهذا يأتي تحت مسمى «مقعد تنافسي».
- ١- رسوم التسجيل ٢٠٠ دولار.
- ٢- رسوم السنة الواحدة: ١٥٠٠ دولار.
- ٣- رسوم حكومة أنشطة: ٥٠ دولاراً.
- ٤- إجمالي الرسوم: ١٧٥٠ دولاراً.
- ٥- مقاعد تنافسية: ١٧٥٠ دولاراً.
- ٦- مقاعد غير تنافسية: ٢٤٥٠ دولاراً.

مشيرة إلى جملة من الخروقات والمخالفات التي ترافق التعليم الموازي منذ نشوئه عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، حيث حددت نسبة للطلبة المنتحقين به بـ ٥٪، إلا أن القرارات واللوائح التي تصدرها وزارة التعليم العالي تباعاً جعلت نسبة الالتحاق تبلغ عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م إلى ٥٠٪ تباعاً، وحتى هذه النسبة لم يتم الالتزام بها، وهناك خروقات ومخالفات واضحة وكبيرة، منها ما تم تحديده في مضمون الرسالة الموجهة من الوزارة إلى رئاسة جامعة صنعاء، حيث تم تحديد التجاوزات والخروقات، ونسب التجاوزات والطاقة الاستيعابية في بعض كليات جامعة صنعاء. ونهبت لجنة مجلس الشورى إلى أن هناك شبه خصخصة واضحة بالنسبة لنظام التعليم الموازي في الكليات العلمية والأدبية، من حيث الرسوم والمبالغ الطائلة التي لا تتناسب إلا مع الأثرياء وحرمان الطلاب الفقراء، ففي حين لا يتجاوز راتب الموظف الحكومي الحاصل على شهادة البكالوريوس ١٥٠ دولاراً، وأشارت اللجنة إلى أن هذا النظام والمبالغ المقررة جعلت البعض يرى أن التعليم حكراً على الأغنياء فقط والرسوم لا تتوافق مع دخل الأسرة اليمنية، فيما يرى آخرون أنها ضرباً من ضروب فساد التعليم الجامعي. وجاء في التقرير: الملفت للانتباه أن اللائحة الخاصة بالقبول تمنح طلاب التعليم الموازي امتيازات خاصة يحرم منها الطلاب المقبولون بالنظام العام، وهذا ليس إلا مبرر واحد وهو المبرر المالي، أي بيع التعليم إن صح القول..

تعليم دون تخطيط

وفيما يتعلق بالتحديات والمعوقات ذكر التقرير أن مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) والمجتمع دفعت ثمناً كبيراً بسبب السياسات المتبعة في توسيع التعليم الجامعي دون تخطيط مسبق وسليم وعلمي ودون توفير الاحتياجات الضرورية من الإمكانيات المادية والبشرية وهناك عوامل أخرى لعبت دوراً في تدني التحصيل العلمي والمناخ الأكاديمي للجامعات حيث أصحبت هذه المشكلة أعقد من غياب هذه المؤسسات التعليمية، كما أن النمو الكمي الكبير في عدد الجامعات لم يواكبه تطوير نوعي، إذ إن تلك المخرجات لم تمثل إضافة نوعية لسوق العمل ورفده باحتياجاته من القوى العاملة وفي التخصصات التي يحتاج إليها، بل أضادت بطالة إلى البطالة القائمة، وتدهورت القيمة الاجتماعية للتعليم بسبب ذلك وظهرت قيم مجتمعية تحترم (الغني) بدلاً من احترام (التعليم).

كليات مستنسخة

ويشير التقرير إلى أن بعض الدراسات خلصت إلى أن التعليم الجامعي